



التقييم الشامل للاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية

النقاط الرئيسية المستمدة من مسودة التقرير الأولي لفريق التقييم والتعليقات الأولية التي أدلى بها فريق إدارة التقييم

تقرير من الأمانة

١- أعد فريق التقييم مسودة تقرير أولي في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ كي يستعرضها فريق إدارة التقييم ويدلي بتعليقاته عليها. فالتقرير، الذي يُعد أداة مفيدة للتحقق من خطة عمل التقييم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، يوفر دليلاً تفصيلياً لتنفيذها، تم إعداده وفقاً للإرشادات التي وردت في كتيب المنظمة عن ممارسات التقييم، وعلى أساس اختصاصات عملية التقييم على النحو المحدد في الوثيقة ج/٣٥/٦٨.

النقاط الرئيسية المستمدة من مسودة التقرير الأولي

٢- تحدد مسودة التقرير الأولي ما يلي: معايير التقييم التي يتعين اتباعها؛ منهجية وخطة عمل التقييم؛ جدول المراحل الرئيسية والمنجزات المستهدفة؛ المتطلبات من الموارد فيما يتصل بأنشطة التقييم والمنجزات المستهدفة والمبينة بالتفصيل في خطة العمل.

٣- ومعايير التقييم التي يتعين وضعها في الحسبان هي الملاءمة، والفعالية، والكفاءة، والاستدامة. ونظراً لأن التقييم هو تقييم أولي فإن الفريق اعتبر أن من السابق لأوانه إجراء تقييم للأثر.

٤- وتشمل الأساليب التي سيتم اتباعها استعراض البيانات الأساسية والثانوية، الكمية منها والنوعية على السواء. وستُجمع البيانات بواسطة المراجعة المكتبية للوثائق؛ ومسح إلكتروني سيرسل إلى الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٤ دولة، بلغات المنظمة الرسمية الست؛ و٢٤ دراسة حالة قطرية؛ ومسح عمومي على الإنترنت؛ واستعراضات إعلامية رئيسية إضافية وجماعات رائدة لضمان شمول جميع أصحاب المصلحة في الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين.

٥- وسوف تشمل مسودة التقرير الأولي أيضاً قائمة شاملة للأسئلة التي يمكن أن تشكل أساس المسح الإلكتروني، وذلك لاستعراضها والتعليق عليها من جانب فريق إدارة التقييم المخصص ومكتب التقييم في المنظمة.

٦- وسوف تتيح دراسات الحالة الفُطرية استعراضاً متعمقاً لتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين في ٢٤ بلداً تمثل أقاليم المنظمة الستة ومجموعات الدخل الأربع المصنفة من البنك الدولي (البلدان المرتفعة الدخل، وبلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط والبلدان المنخفضة الدخل). ولن تُعزى البيانات المجموعة من دراسات الحالة إلى بلدان محددة، بل ستساهم في تكوين الفهم العام لتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل عبر البلدان بمستويات تتميتها المختلفة.

٧- وتحدد أيضاً مسودة التقرير الأولي الأطر الزمنية للمنجزات المستهدفة الرئيسية، ألا وهي: جمع البيانات (شباط/ فبراير - أيار/ مايو ٢٠١٦)؛ تحليل البيانات الذي تعقبه النتائج المبدئية (أيار/ مايو - أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦)؛ مسودة تقرير التقييم (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦)؛ تقرير التقييم الختامي (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦).

التعليقات الأولية لفريق إدارة التقييم

٨- شارك فريق إدارة التقييم المخصص بنشاط وعلى نحو بناء في عملية التقييم منذ البداية. ووفر الإرشادات اللازمة لفريق التقييم، ورد على الأسئلة المحددة التي طرحها فريق التقييم. واستعرض مسودة التقرير الأولي الصادرة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، وأدلى أعضاؤه بتعليقاتهم الأولية عليها. ومن المتوخى أن يستمر فريق إدارة التقييم المخصص في توفير الإرشادات لفريق التقييم كي يتسنى إنجاز التقرير الأولي بحلول آخر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦.

٩- ووجد فريق إدارة التقييم أن مسودة التقرير الأولي شاملة بوجه عام وتعطي نبذة عن كيفية إجراء التقييم. وتشمل التعليقات الأولية للأعضاء، والتي ستخضع للمزيد من النقاش داخل فريق إدارة التقييم ومع فريق التقييم، ما يلي:

- يتطلب توجيه العمل وضع التعاريف النظرية والعملية لمصطلحات "الملاءمة" و"الفعالية" و"الكفاءة" و"الاستدامة؛
- قد يكون تقدير الكفاءة هدفاً طموحاً أكثر من اللازم لأنه يستتبع مقارنة بيانات التكاليف والحصائل، وهي بيانات يصعب غالباً الوصول إليها على المستوى الفُطري؛
- بالرغم من الطابع الأولي لعملية التقييم قد يكون من المفيد إمعان النظر بعض الشيء في تأثير الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين وإمكانات تأثيرهما والعقبات التي تحول دون إحداث تأثيرهما؛
- من المهم ضمان أن يكون المسح الإلكتروني مصمماً بطريقة تتيح لأصحاب المصلحة، وخصوصاً أصحاب المصلحة الرئيسيين، أن يردوا بسهولة على الأسئلة المناسبة لهم؛
- من الأمور المستصوبة التي نشجع عليها استخدام بعض الأسئلة المفتوحة في المسح الإلكتروني؛
- من الأمور التي نرحب بها استخدام شبكة لامركزية من أخصائيي التقييم للاضطلاع بدراسات الحالة الفُطرية، ولكن يجب تأمين ضمان الجودة لدى مختلف أخصائيي التقييم؛

- يمكن أن يحدد المكتب القطري المعني التابع للمنظمة مقدمي المعلومات الرئيسيين المناسبين، وأن يعقد مناقشات للمجموعات الرائدة من أجل دعم دراسات الحالة القطرية؛
- من الأمور التي نرحب بها ونشجعها بقوة الجهود الرامية إلى ضمان إدراج المدخلات في التقييم من أوسع قاعدة ممكنة من أصحاب المصلحة؛
- من الضروري، حيثما كان التقييم سيسفر عن استنتاجات على مستوى خطة العمل أن يتم إمعان النظر في الكيفية التي سيساهم بها تنفيذ خطة العمل في تحقيق هدف الاستراتيجية العالمية، كما هو مبين في الفقرة ١٣ من الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين.^١

= = =

١ http://www.who.int/phi/publications/Global_Strategy_Plan_Action.pdf?ua=1 (تم الاطلاع في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦).